



بعيداً عن الأرقام: إعادة التفكير في رصد الأمن الغذائي في حالة النزاعات والأزمات



FIAN
INTERNATIONAL

بعيداً عن الأرقام: إعادة التفكير في رصد الأمن الغذائي في حالة النزاعات والأزمات

المؤلفون

إيميلي ماثيثان، أيوشي كليان

شكر وتقدير:

نتوجه بالشكر والتقدير لكل من، شفيق بن روين، أليكس دي وال، مايكل فخري، كيرا فيشر، ساره فورمان، مانويل جيسلر، ليز كولاماديل، سيلفيا ماننتشيني، كيبروم ميهاري، مونيكا ميناردي، وكذلك، كارولين سيويرت على وقتهم في إجراء مقابلات معنا، ومشاركتنا خبراتهم، كما نوجه شكر خاص، لسارة على مراجعتها للمسودة الأولية لتلك الوثيقة.

كما نتوجه بالشكر لكل الزملاء العاملين بالشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (FIAN)، وهم: أنخيليكيا كيسنتيدا فلوريس، تشارلوت دريغير، صوفيا مونسالفي، فيليب سورفيرت، و أنا ماريا سواريز فرانكو، على ما قدموه من تعقيبات وملاحظات.

الترجمة إلى العربية

أحمد منصور

التصميم

إولينا أوليتا

تم النشر

بدعم من



FIAN
INTERNATIONAL



الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (FIAN) ويلي برانديت بلايتز (5)، 69115- هايدلبرج، ألمانيا

تم إصدار هذا المنشور، بدعم من مؤسسة HEKS/EPER، وأن المحتوى هو مسؤولية الناشر.

بعيداً عن الأرقام: إعادة التفكير في رصد الأمن الغذائي في حالة النزاعات والأزمات

المقدمة

لا تزال مشكلة الجوع وسوء التغذية في العالم آخذة في التفاقم. فوفقاً للتقديرات، يعاني ما بين 713 - 757 مليون شخص، أي ما يعادل 8.9% إلى 9.4% من سكان العالم، من الجوع في عام 2023.¹ وفي ظل الحروب، والفوضى المناخية، وأزمة غلاء المعيشة، بالإضافة إلى عدم كفاية التدابير المتخذة، واجه حوالي 300 مليون شخص أزمة غذائية حادة في عام 2023.²

إلى جانب، زيادة حالات الجوع على المستوى العالمي، هناك أيضاً زيادة في حالة المجاعات و"المجاعة الوشيكية"، حيث يشير التقرير العالمي بشأن أزمات الغذاء لعام 2024، بأن عدد الأشخاص الذين هم "على شفا المجاعة" قد ارتفع إلى أكثر من 700,000، أي تقريباً ضعف العدد لعام 2022. كما تشير المناطق التي تم ذكرها في وسائل الإعلام بأنها تترنح "على حافة المجاعة" أو "على أعتاب المجاعة" إلى وجود آلاف الأشخاص الذين قد توفوا بالفعل أو يموتون بسرعة، بسبب الجوع، والأمراض المرتبطة بنقص الغذاء أو التي تفاقمت بسبب نقص الغذاء الكافي. وفي وقت إعداد هذا التقرير، تشير البيانات المتاحة إلى أن 1.84 مليون شخص في قطاع غزة يعانون من حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد³ - من المحتمل أن تلك الأرقام قد تفاقت - حيث يعتبر قطاع غزة "مههد بالمجاعة"، بينما في السودان، يواجه 25.6 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث تواجه 13 منطقة من البلاد، خطر المجاعة في الأشهر المقبلة، كما تم "تأكيد" حدوث المجاعة في مخيم زمزم.⁴

وعلى الرغم من خطورة الانتهاكات بشأن الحق في الغذاء والتغذية في الأزمات، إلا أن هناك افتقار في التنسيق بين منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي تدير مثل هذه الحالات. فالنظم الإنسانية تنفذ الوظائف الرئيسية من تقديم المساعدات المنقذة للحياة، مع الالتزام بالمبادئ الإنسانية والتفاعل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية على الأرض. وعلى المستوى المعياري، غالباً ما يتم التعامل مع حالات نقص الغذاء والمجاعة وبشكل حصري، في إطار قضايا القانون الجنائي، أو القانون الإنساني، بينما يقدم النهج القائم على حقوق الإنسان، فهماً أكثر شمولاً ووقائية لهذه الحالات. ويبدو أن هناك تفرقة بين النهج الإنساني، ونهج حقوق الإنسان، ما أدى إلى تعميق الانقسام في السياسات، والممارسات، والمناصرة.

ونحن على معرفة، بأن حالات الانتهاكات بشأن الحق في الغذاء والتغذية (RtFN)، في أوقات الأزمات، بما في ذلك المجاعات، لا تنشأ من فراغ. فإنها نتاج للتهميش الممنهج، وطويل الأمد، للمجتمعات، واقصائها من جهود الرصد وصناعة

القرار، وكذلك، الانتهاكات المستمرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁵. فهناك مجتمعات في جميع أنحاء العالم تعاني من انتهاكات متزايدة وأكثر حدة، للحق في الغذاء والتغذية. وتسلب هذه الحالات المأساوية الضوء، على محدودية معالجة الأزمات من منظور إنساني فقط، وتكشف عن فشل منهجي شديد، في النظم الدولية القائمة، في حماية، واحترام، وإعمال حقوق الإنسان.

يستخدم عادة نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، وهو النظام الرسمي لرصد انعدام الأمن الغذائي والمجاعات، من قبل المانحين والمنظمات الدولية، لتحديد أين يتم تخصيص الموارد خلال الأزمات وكيفية تصميمها في برنامج. ومع ذلك، لا يتضح دائماً كيف يتم استخدام بيانات نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، ومن قبل من. وفي الآونة الأخيرة، تم استخدام بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، في قضية رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية (ICJ) ضد إسرائيل، لتسليط الضوء على الحرمان الشديد في قطاع غزة. ومن جهة أخرى، تم استخدام نفس البيانات في التقارير الإعلامية الإسرائيلية للقول بعدم وجود "مجاعة حقيقية" في القطاع. وفي الوقت نفسه، لا يزال الناس في قطاع غزة يعانون من الجوع، وسوء التغذية، والمضاعفات الصحية، ومن بينها، الوفاة، والأضرار التي تنتقل عبر الأجيال، بسبب النقص في الوصول إلى الغذاء، وإلى حد كبير نتيجة، إلى نظام غذائي تم إضعافه بشكل ممنهج على مدار سنوات بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

إن الظهور المتسارع للجوع الشديد والمجاعة في قطاع غزة، وما يرتبط بها، من نقاش سياسي بارز بشأن بيانات الأمن الغذائي وتصنيف المجاعة، قد كشف عن الطبيعة الغامضة لكيفية قياس، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي، في حالات الأزمات، وبشكل خاص، في سياق النزاعات، والاحتلال، والحروب. وقد طُرحت العديد من الأسئلة: ما هي "المجاعة" بالضبط؟ كيف يتم رصدها، ومن يقررها؟ علاوة على ذلك، ما هي الآثار المترتبة على السيادة الغذائية، وحقوق المجتمع؟ وبالإضافة إلى هذه التعقيدات، فإن الكثير من البيانات والتحليلات التي يتم إصدارها دولياً، حول هذه الأزمات تفقر إلى مشاركة المجتمعات المتضررة، فضلاً عن غياب منصة حكومية دولية واضحة، للنقاش وللإستجابات لسياسات مُنسقة، مما يزيد من إعاقة اتخاذ إجراءات فعالة.

ويسعى هذا التقرير، إلى استكشاف تلك التساؤلات. فهذه هي الخطوة الأولى والأساسية لشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (FIAN)، نحو فهم كيفية تشغيل أدوات وأنظمة الرصد في سياق الأزمات. ولذلك، لن يكون هذا التقرير، شاملاً أو يقدم توصيات محددة، بل سيسعى إلى استكشاف:



- ◀ كيفية عمل نظم رصد الأمن الغذائي، وبخاصة نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، في وقت الأزمات؛ و
- ◀ كيف يمكن تعزيز تلك النظم في مواجهة الأزمات المتفاقمة بشكل سريع، وتقديم مساعدات فورية وفعالة للمجتمعات الغارقة في انتهاكات حقوقية طويلة الأمد؛
- ◀ السبل لإضفاء الطابع الديمقراطي، على رصد الأمن الغذائي وتعزيز المساءلة، ومن خلال استخدام منابر مثل لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي (CFS)، لحشد أصوات المجتمعات المتضررة، ودمج تصورات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، يسعى هذا التقرير، إلى فتح حوار بين الأوساط، المعنية بالحق في الغذاء والأعمال الإنسانية، بهدف التعلم من بعضهم البعض، واستكشاف طرق جديدة لدعم المجتمعات والسكان المتضررين، وإيجاد آليات فعّالة للرصد تستند إلى حقوق الإنسان، وتعزيز المساءلة، حول التحركات والأوضاع الهيكلية، التي تؤدي إلى انتهاكات للحق في الغذاء، بما في ذلك الجوع والمجاعة. كما يقترح التقرير، إن الإصلاح المنهج، يتطلب تنسيقاً بين العديد من الهيئات الدولية، من بينها، مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، وآليات الأمم المتحدة في نيويورك، بما في ذلك ضمن مجلس الأمن. كما يتناول هذا التقرير بإيجاز، نظام المساعدات الإنسانية، وعلاقته بعمليات الرصد، لكنه لن يتعمق فيه. وبدلاً من ذلك، سيركز التقرير بشكل أساسي، على الأبعاد التقنية للرصد، على أن يتم دراسة هذه القضايا مستقبلاً بتركيز أكبر على تصورات المجتمعات المتضررة.

انتهاكات الحق في الغذاء في وقت الأزمات – تفكيك المصطلحات

الحق في الغذاء هو حق أصيل لكل إنسان، يكفل له التحرر من الجوع، والحصول على غذاء كافي وآمن ومغذي، ويلبي احتياجاته الغذائية، وتفضيلاته، بما يضمن له حياة نشطة وصحية. ولا يقتصر الحق في الغذاء على توفير الطعام فحسب، بل يشمل أيضاً الحق في وجود أوضاع تمكّن الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى الغذاء المغذي، وإنتاجه، بطريقة تحترم كرامتهم وهويتهم الثقافية. وتقع على عاتق الدول الالتزام باحترام هذا الحق وحمايته والوفاء به، مع ضمان أن تكون نظم الغذاء مستدامة وشاملة وعادلة للجميع⁶. ويتطلب التصور بشأن الحق في الغذاء فهمًا شاملاً للنظم الغذائية، والتي تُعرّف على أنها النظام البيئي الكامل للجهات الفاعلة، والعمليات المعنية بإطعام للناس، والتي تعطي الأولوية لتوافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، وكفايته، واستدامته⁷. وهذا الإطار ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع، ومحاسبة الحكومات على التزاماتها بحقوق الإنسان داخل حدودها وخارجها.

وتُستخدم العديد من المصطلحات لوصف انتهاكات الحق في الغذاء في وقت الأزمات، لا سيما عند رصد تلك الحالات ومحاسبة المسؤولين عنها. وتأخذ الأزمات أشكالاً متعددة، لكن هذا التقرير، يركز على حالات الصراع، والاحتلال، والحروب، وحالات إخفاق الدول أو الحكم بشكل كامل. ولا يمكن تحقيق المستويات الشديدة من الحرمان التي تحدث أثناء الأزمات، إلا في السياقات التي تكون فيها النظم الغذائية هشة بالفعل، وتكون فيها سيطرة الشركات على النظم الغذائية عالية، وحيث تحدث بالفعل أوجه عدم مساواة الهيكلية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء⁸. وفي بعض هذه الحالات، قد تصل مستويات العنف والحرمان إلى درجة شديدة، تتجسد في شكل المجاعة والجوع.

بينما تصف كلمة "المجاعة"، واقع تدهور المجتمعات ودمارها نتيجة الجوع، ويشير مصطلح "التجوع" غالبًا إلى المرحلة النهائية من المجاعة، حيث تُظهر الأجساد الهزيلة المعاناة بوضوح، مما يبرز أن المجاعة دائمًا ما تكون نتيجة خيارات بشرية وإخفاقات⁹. تمثل المجاعة، لحظة للانهايار الاجتماعي، وغالبًا ما تسبقها أو تتفاهم بفعل التشريد القسري، والهجرة في حالات القهر¹⁰. ووفقًا للقانون الدولي، فإن مصطلح "التجوع"، لا يشير فقط إلى الحرمان الشديد من الطعام والماء، بل يشمل أيضًا نقصًا واسع النطاق في الموارد الأساسية اللازمة للبقاء. ويشمل ذلك في سياق القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي، الأمراض الناجمة عن نقص الغذاء، والدواء، والإمدادات الحيوية الأخرى¹¹، كما يُحظر بشكل صريح استخدام التجوع كوسيلة من وسائل الحرب. علاوة على ذلك، فإن حرمان الأفراد من الوصول إلى الموارد الأساسية، واللازمة للبقاء على قيد الحياة، يُعد انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. سواء وُجد نزاع مسلح أو في حالة اعتبار الفعل جريمة وفقًا لقواعد القانون الجنائي الدولي¹² (ICL).

كما يشير مصطلح "المجاعة" إلى حالة انتشار الجوع على نطاق واسع، بينما يُعبر مصطلح "التجوع"، عن عملية ونتيجة في آنٍ واحد¹³، حيث يعكس أفعالاً متعمدة تهدف إلى إحداث حالة التجوع، مما يبرز المسؤولية الأخلاقية والقانونية المرتبطة بها¹⁴. ولذلك، بالنسبة لجريمة الحرب المتعلقة بالتجوع في قواعد القانون الجنائي الدولي، والمستمدة من الحظر الوارد في القانون الدولي الإنساني (IHL)، فإن الانتهاك لا يتم اثباته، بوجود حالة التجوع فحسب، بل بالنتيجة المترتبة على النية غير المشروعة وفق القانون الدولي الإنساني، أو النية الإجرامية وفق القانون الجنائي الدولي، لاستخدام التجوع كوسيلة حرب. لذلك، يعد القصد، عنصراً محورياً في محاكمة مرتكبي جرائم التجوع، لكن رغم ذلك، يظل إثبات هذه النية أمراً صعباً للغاية¹⁵. وعلى الرغم من الاختلاف بين المصطلحين في اللغة الإنجليزية، غالباً ما يُستخدم "التجوع" و"المجاعة" بالتبادل عند الحديث عن حالات الحرمان الشديد وانعدام الأمن الغذائي الحاد.

إلا أنه في حالة "المجاعة"، فلديها تعريف فني شائع، وضعه التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، حيث تُعتبر المجاعة حالة قائمة، عند تحقق الشروط الثلاثة التالية:¹⁶

- ◀ على الأقل 20% من السكان في تلك المنطقة يعانون من مستويات شديدة من الجوع.
- ◀ 30% من الأطفال يعانون من الهزال¹⁷ (انخفاض الوزن بالنسبة للطول)، وهو أحد مظاهر سوء التغذية.
- ◀ تضاعف معدل الوفيات مقارنةً بالمعدل الطبيعي، متجاوزاً حالتين وفاة لكل 10,000 شخص يومياً بين البالغين، وأربع وفيات لكل 10,000 طفل يومياً.

القياس الكمي للجوع: ومن يرصد ماذا؟

توجد العديد من الأدوات والتقارير والمنهجيات التي تحاول تقديم تقديرات لعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم¹⁸. على سبيل المثال، يقدم تقرير "[حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم](#)" السنوي (SOFI)، تقديرات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية للدول، لعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. كما يقدم "[التقرير العالمي بشأن أزمات الغذاء](#)" السنوي، تقديراً لعدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في الدول التي تشهد أزمات غذائية. هناك أيضاً تقرير يشيع الاستشهاد به، وهو "[تقرير مؤشر الجوع العالمي](#)" (GHI)، الذي يقيس ويتتبع الجوع، باستخدام درجة مركبة، تعتمد على إحصائيات تتعلق بنقص التغذية، والهزال لدى الأطفال، والتقرم لدى الأطفال، ووفيات الأطفال. ويتم حساب مؤشر الجوع العالمي بشكل سنوي، وتظهر نتائجه في تقرير يصدر في

شهر أكتوبر/تشرين الأول، من كل عام. وتتنوع هذه الأدوات ما بين مؤشرات بسيطة يمكن جمعها بسرعة وتحليلها بسهولة، إلى مقاييس أكثر تعقيداً، تتطلب جمع بيانات مفصلة تستغرق وقتاً طويلاً وتحليلاً تقنياً متقدماً للحصول على النتائج.

أما فيما يتعلق بقياس انعدام الأمن الغذائي الحاد والمجاعات، فإن النظام الأكثر استخداماً والأداة التشخيصية الرئيسية، التي تم الإشارة إليها سابقاً، هي [التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي](#)، والذي يقدر انعدام الأمن الغذائي الحاد في البؤر التي تشهد الأزمات. حيث يقوم ذلك التصنيف، بتحديد مستوى انعدام الأمن الغذائي الذي يعاني منه الأفراد في منطقة معينة، بدءاً من الحد الأدنى وصولاً إلى الكارثة/المجاعة. وعلى الرغم من أن نظام التصنيف، لا يستخدم مصطلح "المجاعة" بشكل صريح، ولكن يمكن القول إنه يتضمن تعريفاً ضمنياً للمجاعة من خلال معاييرها المختلفة¹⁹. كما يركز نظام التصنيف، بشكل خاص، على تصنيف شدة انعدام الأمن الغذائي إلى مراحل مختلفة، بهدف إبلاغ وتوجيه الاستجابات الإنسانية.

بالإضافة إلى نظام التصنيف، يوفر [نظام شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة \(FEWS NET\)](#)، والمدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، معلومات إنذار مبكر عن انعدام الأمن الغذائي، باستخدام نظام تصنيف مشابه، ولكنه يعتمد على منهجية مختلفة. كما يحتفظ نظام شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، بتحليل مستقل قد يختلف أحياناً عن استنتاجات نظام التصنيف. ويكمل كلا النظامين بعضهما البعض، ولكنهما يخدمان أهدافاً مختلفة في رصد الأمن الغذائي. كما تظطلع [وحدة تقييم وحدة تحليل أوضاع الهشاشة ورسم خرائطها](#)، التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بدور أساسي في تقييم الأوضاع الراهنة، وتقديم الإنذارات المبكرة، حيث توفر البيانات اللازمة لتحليلات نظام التصنيف، وشبكة الإنذار المبكر بالمجاعة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المجموعات [العالمية للأمن الغذائي والتغذية](#) مصادر هامة، للمعلومات المتعلقة بالمجاعة، حيث توفر الاستطلاعات السنوية، التي تقودها عادةً منظمة اليونيسف، بيانات حول صحة الأطفال والأمهات، والتغذية، والوفيات.²⁰

ومن المهم الإشارة إلى أن نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، لم يُصمم ليكون أداة لرصد المجاعات أو نظام إنذار مبكر بحد ذاته، لكنه أصبح فعلياً (*De facto*)، المرجع العالمي لتعريف المجاعة، ويُستخدم كأداة إنذار مبكر في هذا السياق²¹. وقد اكتسب أهمية عالمية في إثراء العديد من التقارير والتحليلات العالمية المتعلقة بمرصود الأمن الغذائي، فضلاً عن توجيه قرارات كل من الحكومات والجهات المانحة. وكما ذُكر سابقاً، أصبح النظام أيضاً مرجعاً رئيسياً في العديد من وسائل الإعلام وفي أنشطة الحراك السياسي.

ومن منظور الحق في الغذاء والتغذية، من المهم التأكيد على أن نظام التصنيف، لم يُصمم كأداة معنية بحقوق الإنسان، أو للاستخدام في بيئات النزاعات تحديداً. بل تم تطويره لتقييم حالات انعدام الأمن الغذائي الموسمي، الناتج عن عوامل مثل

الجفاف، واضطرابات الأسواق، أو فساد المحاصيل. ويتمثل الهدف الأساسي لنظام التصنيف، في دعم صناع القرار من خلال تعزيز الفهم والتنسيق والعمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، مما يسهم في تحسين الاستجابات للآزمات الغذائية.²²

عملية إعلان حالة المجاعة: من يقرها؟

تبدأ معظم عمليات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بتشكيل مجموعة عمل داخل الدولة، والتي يتم إنشاؤها عادةً بناءً على طلب من الحكومة، والتي تستضيفها، وعادةً ما تشمل ممثلين عنها²³. وتتألف مجموعة العمل هذه، من خبراء فنيين من قطاعات متعددة من الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الذين يقومون بتقييم مجموعة واسعة من البيانات من مصادر متنوعة، ووفقاً لبروتوكول محدد²⁴. كما تعتمد العملية على التوافق، وتتطلب توافر الحد الأدنى من الأدلة لإصدار القرار. والنتيجة النهائية لهذه العملية التحليلية، هي تحديد مستوى انعدام الأمن الغذائي على مقياس من (1 إلى 5)، حيث يُعتبر المستوى الخامس هو مستوى المجاعة والكوارث.

وعندما تشير تحليلات التصنيف، في بلد ما، إلى احتمال حدوث مجاعة أو تأكيدها، يتم البدء في إجراء محدد، للتحقق من التصنيف. ويمكن أن يتم تعزيز هذه المراجعة بواسطة عوامل مختلفة، مثل الاستنتاج من مجموعة العمل الفنية في البلد، أو خلافات حول التصنيف، أو مخاوف من وحدة الدعم العالمية لتصنيف، أو طلب رسمي مقدم من أحد الشركاء العالميين. ثم تقوم لجنة المراجعة بشأن المجاعة، والمكونة من خبراء مستقلين في مجالات الأمن الغذائي، ومعدل الوفيات، والتغذية، بإجراء تقييم دقيق ومحاييد للأدلة، قبل تأكيد نتائج التصنيف للمجاعة والتواصل بشأنها²⁵. ثم يتم نقل تقارير اللجنة إلى مجموعة العمل الوطنية ويتم العمل على إتاحتها للجمهور.

PREVIOUS IPC FAMINE CLASSIFICATIONS



IPC Factsheet: https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Famine_Factsheet.pdf

في هذا السياق، لا يُصدر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي "إعلانات رسمية عن المجاعة" بحد ذاتها، بل تدعم التحليل الذي يمكن الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والوكالات الإنسانية من إصدار بيانات أو إعلانات أكثر أهمية بشأن المجاعة. فخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، تم تأكيد المجاعة كمستوى خامس، في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي رسمياً أربع مرات فقط: في الصومال عام 2011، وفي جنوب السودان عامي 2017 و2020، ومؤخراً في شمال دارفور بالسودان في يوليو/تموز 2024²⁶، وتم إصدار إعلانات رسمية فقط في الحالتين الأوليين²⁷. وعلى الرغم من أن إعلانات المجاعة وتقييمات التصنيف، لا تترجم بالضرورة إلى إجراءات ملموسة، أو تُفعل تمويلات محددة، فقد أشارت الجهات

الفاعلة في المجال الإنساني، إلى أهميتها في جذب التمويل من الجهات المانحة (مثل الدول) لدعم تدخلاتهم²⁸. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن أدلة واضحة، تُظهر وجود ترابط بين إعلانات المجاعة أو التحذيرات وزيادة تدفق المساعدات المالية²⁹. ربما يُعتبر إعلان المجاعة في الصومال عام 2011 استثناءً لهذه القاعدة، ولكنه لم على ذلك النحو في سياقات أخرى.

وبعيداً عن التمويل، يمكن أن تكون الإعلانات عن حالة المجاعة، أداة مهمة للتوعية وجمع التبرعات. كما أن الإعلان عن حالة المجاعة، يمكن أن يمنح الدول، وسيلة ضغط قيمة، ضد أطراف النزاع، التي تعرقل الوصول للمساعدات الإنسانية، مما يساعد على بناء ضغط سياسي، يُترجم إلى مكاسب لصالح المنظمات الإنسانية والمجتمعات التي تسعى لخدمتها.³⁰

حدود التعريفات الفنية: تعريف "حقوق الإنسان"؟

من منظور حقوق الإنسان، فإن التعريف الفني (العلمي) للبحث لمفهوم "المجاعة" - والاعتماد العالمي الكبير على هذا التعريف - يتم طرحه صعوبات. تتطلب المجاعة، من الناحية الفنية، أن يكون الحرمان شديداً لدرجة أنه يؤدي إلى أعداد كبيرة من الوفيات. بينما يتطلب مفهوم الجوع، الحرمان، إلا أن الموت ليس شرطاً حتمياً. ومن خلال الحالات الأخيرة، يبدو أن المجتمع الدولي، أصبح مهتماً للغاية بقياس "المجاعة"، إلى درجة أنه أصبح أقل اهتماماً عندما يكون الناس "مجرد" جائعين أو يواجهون الجوع، وسوء التغذية التي لا تصل إلى تلك الفئات. ومع ذلك، ومن وجهة النظر الحقوقية، لا يوجد تمييز ذو معنى بين هذه المصطلحات. سواء سُميت "مجاعة" أو "جوعاً"، فإن جوهر الحالتين، هو انتهاكات الحق في الغذاء وغيرها من حقوق الإنسان الأخرى، والتي لها عواقب مدمرة وطويلة الأمد، على الأفراد والمجتمعات، تؤثر على كرامتهم الإنسانية وقدرتهم على التمتع بغيرها من الحقوق.

لذا، لا ينبغي أن يُختزل مفهوم "المجاعة" في كونه مجرد معيار رقمي، يتعلق بعدد الوفيات، بل يجب النظر إليه باعتباره أسمى أشكال انتهاك الحق في الغذاء والتغذية. وهو شهادة واضحة على "الإخفاق الجماعي"³¹ في حماية السكان في وقت الأزمات، ناهيك عن العجز، لمنع وقوعها من الأساس. و يوضح الخبير في حالات المجاعة (Alex de Waal)، أن المجاعة تتسم أيضاً بفقر مدمر وفقدان تام لسبل العيش³². فالمجاعة ليست حالة سلبية تطرأ على المجتمع بشكل تلقائي، بل هي نتيجة لأفعال سياسية، تحرم الأفراد أو المجتمعات من الوصول إلى الغذاء، وغالباً ما تكون هذه النتيجة، ناجمة عن تحركات متعمدة، تهدف بشكل ممنهج إلى تقويض العلاقة بين الشعوب وأراضيها ومواردها الطبيعية. ووفقاً لما جاء في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء الكافي، بعنوان "الجوع والحق في الغذاء، مع التركيز على سيادة الغذائية للشعب الفلسطيني"، فإن

الجوع يمثل إخفاقاً من الدولة في الالتزام بواجباتها لضمان الحق في الغذاء، بما في ذلك التحرر من الجوع والقمع³³. إضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات الرئيسية التي تنذر باقتراب المجاعة من منظور حقوق الإنسان، مثل تسجيل أول حالة وفاة بسبب سوء التغذية في وقت الأزمات، تكشف عن عيوب خطيرة في أنظمة الدعم الاجتماعي، والتي تؤثر بشكل أكبر على الفئات الأكثر ضعفاً، كالأطفال والنساء والمجتمعات النازحة.

استخدام المجاعة كأسلوب للسيطرة أو كأداة حرب، يزيد من التشديد على التقاطع بين حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية. إذ يُعتبر التسبب في المجاعة فعلاً متعمداً، لا يقتصر أثره على تدمير الضحايا المباشرين فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى صدمات جسدية ونفسية واجتماعية طويلة الأمد، تؤثر على المجتمعات عبر الأجيال. لذلك، فإن التصدي للمجاعة، وبالأخص الوقاية منها، يستلزم التزاماً راسخاً بحقوق الإنسان، يركز على تعزيز السيادة على الغذاء، والمساءلة، وضمان المشاركة من المجتمعات المتضررة.

ويؤدي التركيز الدولي على إيجاد تعريف علمي للمجاعة قائم على معايير رقمية عالية، في ظل الافتقار إلى نهج شاملة لتحليل حق الإنسان في الغذاء، إلى إغفال العديد من الوفيات الناتجة عن الجوع، حيث يتم في كثير من الأحيان، تجاهل الأسباب السياسية، والهيكلية، والأسباب التي من صنع الإنسان، التي تسهم على نطاق واسع، في تفاقم المجاعات وحالات الجوع. ويتجلى ذلك بوضوح، في مجتمعات الشعوب الأصلية حول العالم، والتي تحملت على مدار التاريخ، وطأة الاستعمار ونزع الملكية، والظلم التاريخي، مما ساهم بشكل كبير في معاناتها الحالية، من انعدام الأمن الغذائي الشديد، والانتهاكات بشأن حقها في الغذاء والتغذية. فعلى سبيل المثال، يعاني أطفال شعب الوايوو (Wayuu)، في منطقة لاغواخيرا (La Guarjira)، في كولومبيا، من معدل الوفيات، بسبب سوء التغذية، الذي يفوق المعدل الوطني بأكثر من ستة أضعاف. وفي السنوات الأخيرة، ساهمت عمليات النهب التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، والتي تستغل مواردهم مقابل وظائف منخفضة الجودة، وتلوث البيئة، وسوء الإدارة للأموال العامة، في تفاقم الأعباء التاريخية³⁴. وبالمثل، في مجتمع الغواراني - كايوا (Guarani-Kaiowa)، في البرازيل، والذي عانى من المجازر والتهجير القسري، ومصادرة الأراضي، مع حرمانه المستمر من الوصول إلى الأراضي التي التي استوطنوها عبر الأجيال، ونتيجة سوء التغذية أو الأمراض المرتبطة به، توفي 80 طفلاً بين عامي 2004 - 2008³⁵. هذه السياقات، التي تتسم بانتهاكات طويلة الأمد لحقوق الإنسان، والظلم التاريخي، قد لا تصل إلى أعداد كافية من "الوفيات" لكي تستوفي معايير مستوى المجاعة، لكنها تتسم بأنظمة غذائية هشّة للغاية، وغياب للسيادة الغذائية، وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، تسمح باستمرار الجوع والحرمان الشديد، دون أن يتم الالتفات إليها.

كما أن التمسك بالتعريف الفني لـ "المجاعة"، يُخفي أيضًا القصد المتعمد، وراء استخدام الجوع كسلاح في الحرب، حيث يُصوّر ذلك، على الأقل ضمنياً، كحدث مؤسف، دون ربطه، بأي تصرف مُتعمد، بدلاً من أن يُعتبر فعلاً من أفعال القمع أو الإبادة الجماعية³⁶. وكما تم ذكره سابقاً، فإن الطبيعة المتعمدة، تُعد عنصراً مهماً، في محاكمة جريمة التجويع، ولا يتم تضمينها، بشكل كافٍ، في أنظمة التقييم أو الرصد³⁷. فهناك العديد من الحالات التي حدثت مؤخراً على مستوى العالم، حيث قامت الأطراف الفاعلة من الدول، أثناء النزاعات والحروب والإبادة الجماعية، بفرض حصار كامل أو جزئي على الغذاء والمساعدات الإنسانية، واستهدفت تدمير المخازن الزراعية، والأراضي والبنية التحتية، واستخدمت الغذاء كسلاح حرب، متعمدةً تجويع السكان، مثلما حدث في اليمن³⁸، وسوريا³⁹، وجنوب السودان⁴⁰، وكذلك، الإبادة الجماعية المستمرة في غزة، والتي تم توثيقها بأنها تشمل تجويعاً متعمداً⁴¹.



'Guarani-Kaiowá, Mato Grosso do Sul, Brazil 2016

عملية التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، واستخدام بياناته: ماذا تخبرنا البيانات (وما لا تخبرنا به)؟

تواجه منهجية التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بعض التحديات والاعتبارات السياسية. فاللجنة الفنية، يتم عقدها لمراجعة حالة المجاعة، عندما تشير البيانات إلى احتمال الوصول إلى مستوى المجاعة، ولتقييم سياق محدد، بناءً على طلب من مجموعة العمل الوطنية المعنية بالتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أو من البلد المعني وبمشاركتها في تلك العملية، والتي تعتمد على مبدأ التوافق الجماعي. وفي معظم حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد، تكون المجتمعات الأكثر تضرراً، هي تلك التي تعاني من أوضاع هيكلية، من عدم المساواة، وانتهاكات لحقوق الإنسان، التي تُمارس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الأطراف من الدول. وفي بعض السياقات قد يكون إشراك حكومة الدولة المتضررة في عملية بناء التوافق أمراً ضرورياً، لكنه في حالات أخرى قد يشكل تضارباً واضحاً للمصالح، خاصة عندما تكون الدولة نفسها قد تورطت في انتهاكات لحقوق الإنسان، أدت أو ساهمت في تفاقم الجوع أو حدوث المجاعة.

تاريخياً، كانت المشاركة في اللجنة الفنية لمراجعة المجاعة، غير مدفوعة الأجر، مما يعني أن الأعضاء بحاجة إلى شغل مناصب مستقرة ومدعومة بموارد كافية لتخصيص الوقت لهذه العملية. وهذا الوضع قد يؤدي إلى هيمنة خبراء تقنيين من دول

عالم الشمال، على النقاشات، واتخاذ قرارات مؤثرة، تتعلق بالمجتمعات والدول التي تمثل الغالبية العالمية. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتعزز عدم المساواة، واستمرار الديناميكيات الاستعمارية، فضلاً عن، ضياع فرص ثمينة، لإدخال رؤى وتجارب محلية وثقافية، أكثر تنوعاً وعمقاً على طاولة النقاش. إلا أنه في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، تم اتخاذ خطوة جديدة لتغيير عملية اختيار الأعضاء، حيث أطلقت للمرة الأولى، دعوة مفتوحة للخبراء للمشاركة⁴²، مع التركيز على استقطاب خلفيات أكثر تنوعاً. كما تم تقديم دعم مالي للمشاركين، مما يمثل تحولاً مهماً نحو تعزيز الشمولية، وتقليل العوائق التي تحول دون مشاركة أوسع وأكثر تمثيلاً.

وعلى الرغم من أن "المجاعة الرسمية" نادرة الحدوث، إلا أن العديد من المجتمعات حول العالم لا تزال تعاني من ظروف شبيهة بالمجاعة، كما أن وفيات الجوع ليست أمراً غير مألوف. ومن منظور الحق في الغذاء، يركز قياس انعدام الأمن الغذائي غالباً، على مفاهيم فنية مثل الوصول إلى الغذاء، أو مؤشرات حيوية محددة، مما يوفر تحليلاً كمياً محدود النطاق، متجاهلاً السياق الأوسع للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتمييز، وأنماط إدارة الأراضي والموارد، وهو من شأنه أن يكون لها تأثير واسع ليس فقط على واقع انعدام الأمن الغذائي، بل يعكس أيضاً عن بيئة حقوق الإنسان، وحالة السيادة الغذائية في المجتمع. وتزداد تلك الحالة تعقيداً، عند رصد حالة من حالات المجاعات، حيث أن المجاعة، ظاهرة اجتماعية وسياسية تشير إلى فشل الدولة الكامل، وتخليها عن مسؤولياتها في حماية حقوق الإنسان، وهذه المؤشرات لا تظهر في التحليلات الفنية الضيقة. فمقياس التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، خطوة هامة نحو تنظيم ومتابعة المجاعات، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، على مستوى العالم في وقت تطويره. ومع ذلك، فإن رصد حدوث المجاعات وانتهاكات الحق في الغذاء، على نطاق واسع وتزايدها حالياً، لا تتناسب مع منهجية التصنيف، أو مع الهدف الذي وُضع من أجله. فبالأساس، لم يتم تصميم هذا النظام لمعالجة القضايا التي يُستخدم لرصدها الآن.

ويعتمد نظام التصنيف، على البيانات الكمية التي يتم جمعها في ظل أوضاع العديد من حالات الأزمات المعقدة والخطيرة، وغالباً ما تتم من خلال تقييمات سريعة. أبرز التحديات في إجراء التحليل، هو صعوبة الوصول إلى المناطق أو الفئات السكانية المستهدفة. فالوصول لهذه المناطق عادة ما يكون تحت سيطرة السلطات، مما يستوجب المقارنة بين دقة التحليل، وإمكانية إجراء تقييم محدود في ظل تلك القيود.⁴³

بالإضافة إلى ذلك، فإن نطاق تغطية بيانات نظام التصنيف، غير محدد بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بالدول المشمولة والمستبعدة. فالعديد من المناطق التي من المحتمل أن تواجه انتهاكات خطيرة للحق في الغذاء والتغذية، يتم إهمالها، ما يعني أن الوضع العالمي، قد يكون أسوأ، وأكثر انتشاراً، عن ما يتم الإبلاغ عنه في [خريطة التصنيف](#) المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. ففي دول مثل سوريا، وفنزويلا، وبابوا غينيا الجديدة، والعراق، فإن غياب البيانات لا يعني أنه لا توجد حالة أزمة، أو

حتى ظروف "شبيهة بالمجاعة" في بعض المجتمعات، بل يعني ببساطة أن البيانات لم يتم جمعها. وقد يعود ذلك لعدة أسباب، مثل المصالح السياسية، والتوترات مع الحكومات القوية، بالإضافة إلى قضايا الشفافية وصعوبة الوصول إلى المعلومات.

في حين أن معظم هذه الدول ترصد من خلال التقييمات السائدة للأمن الغذائي، إلا أن النتائج غالبًا ما تنقل في تقديم صورة شاملة للآزمات الحالية على مستوى العالم، وكذلك في تخصيص الموارد اللازمة للمناطق التي تتطلب اهتمامًا عاجلاً. على سبيل المثال، في غواتيمالا، يعاني نصف الأطفال من نقص التغذية المزمن، رغم وجود قوانين وطنية تضمن حقهم في الغذاء الكافي والحماية، بما في ذلك حكم قضائي يلزم الدولة بضمان الحق في الغذاء والتغذية⁴⁴. فحالة الضعف في الوصول إلى الضروريات مثل الغذاء، والمأوى، وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب التمييز الممنهج ضد الشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية، يزيد من تقاوم الأزمة بشكل كبير. على سبيل المثال، في عام 2017، توفيت فتاة تبلغ من العمر ثمانية سنوات، من بلدية كاموتان (Camotán) بسبب سوء التغذية⁴⁵، ومع ذلك، فهناك بعض مناطق غواتيمالا كانت تُصنف فقط ضمن المرحلة الثانية من التصنيف، التي تشير إلى حالة "تحت الضغط". ومؤخرًا في مدينة نيودلهي، توفي ثلاثة أطفال صغار بسبب الجوع⁴⁶، على الرغم من أنهم يعيشون في بلد، لديه حماية وبرامج وطنية تهدف إلى ضمان الوصول إلى الغذاء. ويثير هذا الحدث الحاجة إلى فهم الأسباب التي تؤدي إلى غياب بعض السياقات عن تقييمات نظام التصنيف، والنظر في كيفية تأثير هذه الفجوة على فهمنا للآزمات الغذائية على المستوى العالمي.



FIAN monitoring campaign, Camotán, Guatemala, November, 2016

رؤية أوسع: سياسة البيانات والإجراءات المبكرة

كما نذكر في السابق، أصبح التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، أداة أساسية تعتمد عليها الدول والجهات المانحة، لتحديد متى، وكيف، تمول جهود الإغاثة، و تطور هذا التصنيف، ليستخدم كنظامًا للإنذار المبكر، يُفعل عند الوصول إلى المرحلة الثالثة من التصنيف⁴⁷. وبالإضافة إلى التصنيف، توجد العديد من قواعد البيانات الأخرى التي تُستخدم كنظم إنذار مبكر، للتحذير من أزمات الغذاء الحادة الحالية أو المتوقعة، بما في ذلك المجاعات. ومع ذلك، يبقى السؤال: هل هذه النظم قادرة على تحقيق استجابات سريعة؟ وهل يتعامل المجتمع الدولي بجدية وفعالية مع هذه التحذيرات المبكرة؟

تنشأ أنظمة الإنذار المبكر الحالية، بما في ذلك التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، إلى منهجية تستند إلى فرضية أن الجوع هو ظاهرة سياسية، وموسمية، ناتجة بشكل رئيسي، عن عوامل بيئية واقتصادية، مثل الأمطار/الجفاف وأسعار الأسواق، وهي عوامل يمكن التنبؤ بها إلى حد ما، من خلال البيانات الإحصائية⁴⁸. على الرغم من أن الجوع الناجم عن النزاعات

والأزمات لا يتبع عادة الأنماط الموسمية القابلة للتنبؤ، بل يكون مدفوعاً بدوافع جيوسياسية، وغالباً ما يتم تحليله بشكل غير كافٍ.

كما أن الطرق الحالية لرصد أزمات الغذاء، والمجاعات، وإصدار التحذيرات المبكرة، تركز بشكل أساسي، على ما حدث بالفعل، مع تركيز ضئيل على ما قد يحدث. بينما يقوم التصنيف المرحلي، بإصدار توقعات للدول، تحذر على سبيل المثال من مجاعة وشيكة محتملة، وهذه التوقعات تساهم، في خلق شعور بـ "الانتظار والرصد"، لدى العديد من الجهات الحكومية، ولا يبدو أنها تحفز، اتخاذ الإجراءات العاجلة المطلوبة. وهذا، في حد ذاته، ليس مشكلة متأصلة في نظام تصنيف، الذي يفرض بالغرض المقصود منه. بل تكمن المشكلة في النظام الدولي الأوسع والمانحين، الذين يعتمدون بشكل مطلق، على بيانات التصنيف، ويفتقرون إلى النهج الشامل، للحق في الغذاء والتغذية. وغالباً ما تحدث التدخلات الواسعة النطاق، والضغط الدبلوماسي، فقط عندما ترتفع معدلات الوفيات، وتدهور الأوضاع بشكل كبير. ورغم أن هذه التدخلات تعتبر ضرورية ومنقذة للحياة، إلا أنها تأتي متأخرة للغاية، وغالباً ما تفشل في تمكين المجتمعات من تحقيق السيادة الغذائية الفعلية.

التركيز على الجانب الرقمي والفني فقط، يؤدي أيضاً إلى تجاهل الطبيعة الطويلة الأمد للأزمات، والتي تنشأ بسبب الظلم في الهيكلية في العديد من المجتمعات، واستمرار تعرضها لحالة الجوع وسوء التغذية. وفي تقريره، يشدد المقرر الخاص بشأن الحق في الغذاء، مايكل فخري على "العنف البطيء" الناتج عن الجوع، وسوء التغذية والمجاعة في المجتمعات⁴⁹. حيث يتسبب انعدام الأمن الغذائي الشديد وسوء التغذية، في آثار صحية خطيرة، فلا يكون الموت مبكراً نتيجة للقنابل أو الرصاص، بل هو موت بطيء وقاسي يرتبط بالتدهور التدريجي للجسد. بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثيرات البيئية، والخسائر الاقتصادية والأضرار، التي تصيب البنية التحتية، تستغرق أجيالاً لإعادة البناء، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة مالية، وفي سبيل العيش للمجتمعات المتضررة. لذا فإن التدخل بعد تدهور الأوضاع إلى هذا الحد، ليس فقط غير كافٍ، بل يشكل تقصيراً كبيراً تجاه المجتمعات التي تعاني من معاناة وحرمان لا يمكن تصوره.

تواجه العديد من المجتمعات، مجموعة من القضايا المتداخلة التي تضعف مرونة نظم الغذاء، وتنتهك الحق في الغذاء والتغذية الكافي، وغيرها من الحقوق. تشمل هذه القضايا تأثيرات التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، واضطرابات التجارة والحصار، والاحتلال، والاستغلال الاستعماري طويل الأمد، ونهب الموارد، بالإضافة إلى السيطرة المحدودة للمجتمعات على الأراضي والموارد الطبيعية، فضلاً عن الهيمنة عالية المستوى للشركات الكبرى على الأراضي ونظم الغذاء. فحالات المجتمعات التي تعاني من الوفيات جوعاً - على نطاق أصغر أو في سياقات مختلفة - لا تُعتبر "ذات دلالة إحصائية" لإدراجها في التحليل الأشمل لمستويات الأزمات في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، وغالباً ما يتم تجاهلها في تقارير الأمن الغذائي العالمية. ومع ذلك، فإن تلك الحالات هي التي تكشف عن هشاشة نظم الغذاء القائمة، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، والاستغلال الاستعماري العميق، مما يخلق الظروف التي تؤدي إلى أزمات غذائية شديدة. يستغرق ذلك الأمر وقتاً قليلاً جداً، حتى تدهور هذه الأوضاع بشكل سريع، وهو ما نشهده الآن في قطاع غزة، حيث لم نر من قبل،

شعبًا يُفرض عليه الجوع بهذه السرعة⁵⁰. وفي العديد من هذه السياقات، نلاحظ كذلك، تحولات سياسية نحو الاستبداد، وزيادة في معدلات التمييز والعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تدل بقوة على انتهاكات وشيكة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وبالنظر إلى الصورة الكبرى، خاصة من خلال منظور حقوق الإنسان، وبالتزامن مع بيانات الأمن الغذائي، من شأنه أن يتيح فهماً أكثر شمولية، ويسهم في تحديد حلول مبكرة للحد من المجاعة والموت جوعاً.

ويعد غياب التحرك الفوري ليس فقط نتيجة أنظمة الإنذار المبكر غير الفعالة، والنهج التقنية الضيقة، بل أيضاً إلى التناقض في مجتمع المانحين. فمن المعروف والمؤثّق جيداً، أن جهود المساعدات في أزمات الغذاء، غالباً ما تكون رهينة للمصالح الجيوسياسية. علاوة على ذلك، العديد من التدخلات لا تكون مناسبة على المدى الطويل، ويعاني النظام من نقص مستمر في التمويل⁵¹. وقد أوضحت المقالات الإخبارية، والنداءات المؤسسية، والنقاشات مع الأطراف المعنية في مجتمع العمل الإنساني، أن الدول المانحة لا يمكن إقناعها بسهولة، لتوفير الموارد لجهود المساعدات. ومن المفارقات أن المانحين في الواقع يقلصون تمويلهم للاستجابات الإنسانية، بما في ذلك الأزمات المستمرة، مما يترك هذه المجتمعات بدون الدعم الأساسي الذي تحتاجه، ويجعلها أكثر عرضة لتأثيرات أكثر حدة في الأزمات المستقبلية.⁵²

وتتحمل الدول المسؤولية للتمسك بحقوق الإنسان سواء محلياً أو دولياً (الالتزامات خارج الولاية الإقليمية للدول). وتشمل هذه المسؤوليات التزامات تتعدى مجرد تقديم المساعدة الإنسانية. فالعديد من الدول، خاصة في عالم الشمال، تساهم في تقويض أنظمة الغذاء، والأسواق الإقليمية على مستوى العالم⁵³. بل إن هذه الدول نفسها، هي من تساهم في تأجيج النزاعات المسلحة، بينما تقوم بتمويل الجهود الإنسانية، ولا يقتصر ذلك على انتهاك حقوق الإنسان في الخارج، بل تساهم كذلك، في كثير من الحالات في ارتكاب جرائم حرب، كما تعمل على خلق بيئات غير مستقرة. وتشمل هذه البيئات العنف أو الحواجز التي تمنع الوصول إلى المساعدات، ما يؤدي إلى صعوبة في تقديم الدعم الفعال للمجتمعات المتأثرة. لذلك، من المهم ملاحظة أن الأزمات المحلية لا يمكن فصلها عن الأزمات الدولية، فكل الأزمات تتداخل ولها أبعاد ومشاركة عالمية.⁵⁴

الفصل بين حقوق الإنسان والعمل الإنساني: لماذا يجب أن يكمل كل منهما الآخر؟

يبدو أن نظم حقوق الإنسان والعمل الإنساني التي تعمل على المجاعات والجوع تعمل في عزلة، سواء في فهمها النظري لهذه المفاهيم، وبالتالي، في تطبيقها الفعلي. فعلى الرغم من وجود مجموعة واسعة من برامج المساعدات الواسعة النطاق التي تشمل فاعلين في مجالات المساعدات الإنسانية، والتنمية، والمناخ، والقطاع الخاص، في البلدان المهتدة بالمجاعة، إلا أن الاستجابة لهذه الأزمة تقتصر عادةً على التحركات الإنسانية قصيرة الأمد، والمساعدات التي قد تتزايد في حال تفاقم الظروف، وحدث عدد كبير في الوفيات. وتُحفز هذه الديناميكية، الحكومات المحلية، على تأجيل إعلان حالة المجاعة، خوفاً من تحويل جميع الموارد إلى المساعدات الطارئة⁵⁵. فالاستجابة بهذه الطريقة للمجاعات، لا تعدو كونها حلاً مؤقتاً لمشكلة هي في جوهرها، انهيار هيكلية لأنظمة الغذاء، وانتهاكات طويلة الأمد لعدة حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، والتي كان من الممكن معالجتها، لمنع التصعيد الخطير لهذه الأزمة. وبينما تُعد نظم العمل الإنساني وحقوق الإنسان ضرورية، ولا يمكن أن تحل إحداها مكان الأخرى، فإنه من الضروري أن تتفاعل هذه الأنظمة مع بعضها البعض وتعزز من فعاليتها.

كما تم شرحه سابقاً، فإن الفهم المعياري السائد حالياً للمجاعة والجوع، يطرح هذه القضايا حصرياً، على أنها قضايا تتعلق بالقانون الإنساني الدولي والاستجابة الإنسانية، وكذلك القانون الجنائي الدولي، وكذلك يعمل على إخفاء الأوضاع الهيكلية لانتهاكات حقوق الإنسان، التي تكون في الأساس السبب وراء هذه الأزمات. وقد أكد المقرر الأممي فخري، في تقريره⁵⁶، على الحاجة الماسة لإعادة صياغة فهم المجاعة وحالات الجوع، من خلال منظور الحق في الغذاء وحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنوع أدوات قياس الأمن الغذائي المتاحة حالياً يخلق إرباكاً في الخيارات المتاحة، وغالباً ما يكون من الصعب تحديد كيفية اختلاف هذه الأدوات في تعريفها لمفهوم الأمن الغذائي، ولأي غرض يتم استخدامها، ومن يستخدمها⁵⁷. علاوة على ذلك، هناك نقص كبير في المعلومات حول كيفية تفاعل هذه المقاييس، والمؤشرات، والتقارير مع بعضها البعض، هذا إن وجدت. بينما تقوم بعض المنظمات الإنسانية، بإدماج التحليل الاجتماعي والاقتصادي، في أعمالها ونهجها - وكذلك عدم اعتمادها فقط على البيانات الإحصائية - إلا أنه مازال هناك فجوة واضحة بين الفاعلين الدوليين، هذا إلى جانب الانقسام بين العمل الإنساني والتنمية. إن هذا النهج الحالي، يفتقر إلى الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة للاستجابة الجماعية، مما يضر بالأشخاص والمجتمعات المتضررة.

لا يُقصد من كل ما ذكر، استبعاد العواقب السلبية المحتملة، على العمل الإنساني في الميدان، إذا تم تطبيق نهج شامل لحقوق الإنسان، مثل تضمين مفاهيم حقوق الإنسان والمؤشرات والتقييمات. فقد يؤدي ذلك إلى توقف المساعدات الإنسانية، كما حدث في إقليم تيجراي، حيث انتقدت العديد من المنظمات الإنسانية انتهاكات الحكومة الإثيوبية، ما دفعها إلى تعليق أنشطة تلك

المنظمات، وإعلان رؤساء وكالاتها شخصيات غير مرغوب فيها⁵⁸. ومع ذلك، سيظل النظام الإنساني بشكل عام متقللاً ومُرهقاً، إذا لم يتم مناقشة استجابة منسقة وشاملة للانتهاكات الهيكلية للمجاعة والجوع على جميع المستويات بشكل جاد.

علاوة على ذلك، حث أعضاء لجنة الاستجابة للأزمات، وبعض الخبراء في حالة المجاعة، على اتخاذ تدابير استباقية لمعالجة التدهور السريع في الأمن الغذائي، مشددين على أهمية عدم انتظار بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، والتي غالباً ما تأتي بعد تفاقم الأزمة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الدور التاريخي لهذه البيانات وما أظهرته تجارب بعض المنظمات الإنسانية، يبقى من الصعب، تنفيذ جهود إغاثة واسعة النطاق، وبشكل ملموس دون الاعتماد عليها. ويسلط هذا الوضع الضوء على تناقض ملحوظ؛ حيث تُعتبر البيانات في آنٍ واحد، جوهرية ولا يمكن الاستغناء عنها، لكنها تُعامل كشيء ثانوي.

ما الذي يحتاج إلى التغيير؟

1. إعادة التفكير في كيفية رصد الأمن الغذائي والجوع، خاصة في حالات الأزمات والصراعات

على مر السنوات، انخرطت منظمة "الشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء" (FIAN International)، في نقاش نقدي دائم، مع آليات الرصد السائدة، للأمن الغذائي والتغذية، وتقدم بشكل مستمر منهجيات مبتكرة، تهدف إلى تحويل جهود الرصد نحو منهجيات تركز بالأساس على المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان⁵⁹. ولكن، تبقى أنظمة الرصد السائدة، عاجزة عن معالجة المسألة الرئيسية عن السيطرة الاجتماعية على أنظمة الغذاء، حيث أنها تكتفي باستخلاص استنتاجات واقتراح حلول، تركز على النموذج الصناعي الحالي للإنتاج، الذي يغذي نظاماً اقتصادياً عالمياً غير متكافئ، وغير عادل بطبيعته⁶⁰. وعلى الرغم من أهمية البيانات الرقمية، ودورها في تقديم جزء من الصورة، فإن الاعتماد الكلي على البيانات الإحصائية - التي تستند إلى منهجيات غير مصممة، للتعامل مع سياقات الصراعات، وتفتقر إلى تناول الجوانب المختلفة للحق في الغذاء - يؤدي إلى طمس الصورة الكاملة. فالتركيز فقط على الأرقام يجعل من الصعب رؤية الواقع الأكبر، بما يشمل من الهياكل السلطوية وتشابك الأزمات، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها هذه الأزمات دورية ومرتسخة في انتهاكات حقوق الإنسان القائمة. في كثير من الأحيان ما تُقدّم معلومات أساسية تتعلق بالأسباب الهيكلية والجذرية، للأزمات الغذائية الحادة، بما في ذلك من هم المسؤولون عن خلق هذه الأزمات وكيفية تطورها مع مرور الوقت.

إن كيفية جمع بيانات الرصد السائدة وعرضها وتفسيرها، والجهة التي تقف وراء هذه الأنشطة ليست واضحة أو مفهومة دائمًا. ومع ذلك، تكشف التحليلات التي تقدمها المجتمعات المحلية، إلى جانب التقارير الإعلامية، أن أولويات الناس واحتياجاتهم الفعلية لا تتعكس في هذه البيانات، ولا يتم إبراز الطبيعة الممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع، بصورة شاملة تعكس حقيقتها.

من المهم الإقرار بأن البيانات الكمية هي مجرد أداة واحدة للرصد، ويجب أن يتم تأطيرها وتفسيرها في سياق الحق في الغذاء. وينبغي أن تُستكمل هذه البيانات، بمؤشرات كمية مصنفة تستند إلى حقوق الإنسان، ومعلومات مفصلة تستند على الأحداث (مثل متابعة الحالات). وجميع هذه الأدوات مجتمعة، تسهم في تحديد الأسباب الهيكلية لانتهاكات الحق في الغذاء، وتوجيه صانعي القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة، لمنع تفاقم الوضع إلى مستوى المجاعة أو التجويع.

ومن المهم أيضًا طرح التساؤل حول ما إذا كانت المنهجيات الحالية هي الأداة الأنسب، لمعالجة حالات الأزمات الغذائية. وربما حان الوقت لإعادة التفكير في منهجيات الرصد - ليس فقط من أجل تعزيز النظم الدولية مثل نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، الذي لا يزال هدفًا مهمًا - ولكن لفهم وتطوير طرق أخرى، لسد الثغرات وتأسيس طريقة معيارية لتقييم يستند على مبادئ حقوق الإنسان.⁶¹

فالمجتمعات التي تنفقر إلى تقرير مصيرها وسيادتها على مواردها، هي أكثر عرضة للأزمات، خصوصًا في حالات الصراع والاحتلال والحروب.⁶² ومن خلال تبني نهج قائم على حقوق الإنسان، يمكن ضمان أن تكون المجتمعات والمجموعات الأكثر تأثرًا في قلب الحوار وصناعة القرار، بما يشمل مشاركتها في جمع البيانات، التي تسهم في تحديد مستويات وأنواع الأزمات واستجاباتها. وفي الوقت الحالي، يتم اتخاذ العديد من القرارات والاستجابات المتعلقة بالأزمات من "الأعلى"، أي من قِبَل الخبراء ذوي المناصب الرفيعة، وغالبًا ما يكونوا من الخارج. ومن غير الواضح كيفية تأثير المعلومات التي تأتي من المجتمعات المحلية في عملية الرصد، أو الاستجابة للأزمات الغذائية. وتشمل العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار، تضمين المعلومات من القاعدة الشعبية، تحسين جمع البيانات، وتعزيز آليات الرصد لضمان الحصول على مصادر متنوعة، ومباشرة للمعلومات، مع التركيز على الاستفادة من البيانات النوعية القادمة من المجتمعات الأكثر تأثرًا.



Gaza Strip, Deir Al Balah city, community led solidarity marketing, GUPAP, September, 2024

2. إضفاء الطابع الديمقراطي لرصد الأمن الغذائي، وتعميق المساءلة على المستوى الدولي

الكثير من البيانات والتحليلات التي يتم إصدارها دوليًا حول الأزمات، تقتصر إلى وجود مساحة حكومية واضحة مشتركة للحوار واتخاذ القرارات السياسية المنسقة. فمن الضروري دراسة الأماكن والطرق التي يمكن من خلالها، استغلال المساحات الدولية المشتركة بشكل أفضل لمعالجة هذه الفجوات في تنسيق الأزمات الغذائية، والوقاية منها وتنفيذ التدخلات اللازمة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة، باعتبارها المنصة الدولية الأهم، لمناقشة الأمن الغذائي والتغذية، هي تلك المساحة المعنية. وما يميز لجنة الأمن الغذائي العالمي، بشكل خاص من حيث الأهمية، هو مشاركة الآلية المستقلة للمجتمع المدني والشعوب الأصلية (CSIPM)، والتي تعد أكبر مساحة دولية للمجتمع المدني والشعوب الأصلية، التي تركز على معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتم قيادة وتنسيق هذه الآلية من قبل ممثلين من منظمات تمثل الجماعات الأكثر تأثرًا بعدم الأمن الغذائي العالمي.

يمكن للجنة الأمن الغذائي العالمي، أن تلعب دورًا محوريًا، في إنشاء خاصية للحوار والمساءلة أكثر دقة - من خلال آلية اللجنة لرصد نتائج السياسات - مع إمكانية إفساح المجال، لأصوات وتجارب الأشخاص في المناطق المتضررة، وهو ما يغيب حاليًا عن التحليلات السائدة. كما يمكن أن تكون هذه اللجنة مساحة لبناء التعددية، والتقارب داخل منظومة الأمم المتحدة بشكل أقوى، بشأن سياق الأزمات، ومن بينها، وبشكل خاص، بناء جسور بين المجتمعات العاملة في الشؤون الإنسانية ومجتمعات حقوق الإنسان.

وتشكل لجنة الأمن الغذائي العالمي، منصة حيوية لتطوير الأطر المعيارية والأدوات العملية المتعلقة بالحق في الغذاء. ويعد إطار العمل للأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة (CFS-FFA)⁶³، مثالاً بارزاً في هذا السياق، حيث يساهم في تعزيز الفهم القائم على حقوق الإنسان، لمعالجة انعدام الأمن الغذائي ومواقف الأزمات. وقد يساعد إطار العمل للأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، نهجًا شاملاً ومتعدد الأبعاد، في سد الفجوات المفاهيمية المرتبطة بمراقبة المجاعات، مع التركيز على فهم الأزمات وآليات التعافي منها بشكل أعمق. يؤكد هذا الإطار، أن "تعزيز القدرة على الصمود"، ينبغي أن يركز على تمكين الناس، في منع وقوع الأزمات، بدلاً من الاقتصاد على الاستعداد لها، أو التكيف معها. وكما تشدد المجتمعات المتأثرة بالأزمات، أن لا ينبغي تركها لتتأقلم مع الأزمات، أو تتكيف معها، بل يجب دعمها لمقاومة تكرار حدوثها، وتحقيق التعافي والتنمية ذات المغزى⁶⁴. وبالإضافة إلى ذلك، يبرز الإطار أهمية جمع البيانات التي تراعي خصوصية كل سياق، مع إشراك المجتمعات المتأثرة بشكل مباشر، وأهمية تطوير أنظمة إنذار مبكر، قادرة على تجاوز الحدود التقليدية، لفهم التعقيدات المرتبطة بديناميكيات المجاعة.

علاوة على ذلك، تعد واجهة لجنة الأمن الغذائي العالمي، للتواصل والتفاعل بين العلوم والسياسات، وهو فريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (HLPE)، هيئة تقدم مشورة سياسية مستقلة، وتستند إلى الأدلة للجنة الأمن الغذائي العالمي. ويركز على معالجة التحديات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، من خلال تقارير وتوصيات الخبراء. ويضم فريق الخبراء، مجموعة متنوعة من خبراء في نظم الغذاء، مما يتيح له الإسهام في بناء فهم شامل ومنهجي لأزمات الأمن

الغذائي. كما يساهم في تعزيز عملية صنع القرار، من خلال دمج وجهات نظر وخبرات متنوعة، مما يدعم سياسات الأمن الغذائي، وتدخلاته لتكون أكثر شمولية وتشاركية وشفافية.⁶⁵

وتوفر لجنة الأمن الغذائي العالمي، منصة تتيح للآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثل مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، تعزيز النهج المستند إلى الحقوق في عملية الرصد والمساءلة خلال الأزمات الممتدة. ويمكن لمكتب حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، أن يعمل كحلقة وصل باستخدام النتائج المستخلصة من حوارات لجنة الأمن الغذائي العالمي، لإثراء المناقشات والقرارات في مجلس حقوق الإنسان. كما يجب أن توجه هذه النتائج عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان (CEDAW، CESC، HRC، CRC) لا سيما في مراجعات الدول والتوصيات، لتعزيز التنسيق وتقليل التشتت في الجهود الدولية لحقوق الإنسان.

فيجب أن يتم الاستفادة بشكل أكبر من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحقوق في الغذاء من قِبَل هيئات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك مجلس الأمن، وذلك لتقديم مدخلات وخبرات، تُسهم في توجيه التحليلات والإجراءات، المتعلقة بالحالات المرتبطة بالمجاعة والجوع. وهذا يوفر منظوراً حقوقياً، من خلال نظرة أكثر شمولية، للنقاشات السياسية رفيعة المستوى، حول هذه القضايا المعقدة. كما إن إشراك هذه الخبرة في مجلس الأمن وفي النقاشات الأوسع في الجمعية العامة للأمم المتحدة، سيكون متسقاً مع قرار مجلس الأمن رقم 2417 لعام 2018⁶⁶، الذي يدين استخدام المجاعة كسلاح حرب، ويحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على ضمان وصول المساعدات الإنسانية، والامتثال للقانون الدولي، لمنع انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من أن المقرر الخاص يقدم تقريراً رسمياً سنوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، إلا أن هذه التقارير غالباً ما تواجه مقاومة من بعض الدول، خاصة الدول صاحبة النفوذ، وتختلف درجة الدعم الرسمي الذي تتلقاه تلك التقارير، من هيئات الأمم المتحدة المختلفة، والدول الأعضاء.

الخاتمة

من الواضح أن الطريقة السائدة الحالية في رصد وتقييم المجاعة - والأمن الغذائي على مستوى الأزمات بشكل عام - ورغم أهميتها، لا تعمل بشكل كافٍ في تحفيز التدخل المبكر المناسب، أو معالجة الأسباب الجذرية للأزمات، أو التصدي للانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة التي غالباً ما تكمن وراءها. وهذا لا يعني التقليل من الدور الحيوي للتدخلات الطارئة، أو العمل المهم الذي تقوم به المنظمات الإنسانية. بل يتعلق الأمر، بربط العمل الإنساني بشكل أكثر فعالية مع حقوق الإنسان، لضمان أن التدخلات لا تكون رد فعل فحسب، بل يجب أن تكون وقائية أيضاً، وذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية، والانتهاكات الممنهجة على المدى البعيد. فالتحول نحو منهجيات أكثر شمولاً وتستند إلى حقوق الإنسان، في مجال رصد الأزمات الإنسانية وجهود الإغاثة، والتي تتضمن كلاً من البيانات النوعية والتصورات، التي تستند إلى المجتمعات المتأثرة، من شأنه أن يوفر

فهماً أكثر شمولاً للتأثيرات التي تتركها نظم الغذاء على هذه المجتمعات. كما سيضمن أن تكون أصوات المجتمعات الأكثر تأثراً، مركزية في جميع مراحل الحوار، واتخاذ القرارات، بما في ذلك التدخلات المبكرة التي يمكن أن تساعد في الحد من الآثار السلبية للأزمات الغذائية. كما أن تعزيز آليات حقوق الإنسان، والمنصات مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي، يوفر مساراً محتملاً للحوار المباشر مع منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تعزيز تطبيق سياسات أكثر تنسيقاً وفعالية وقائمة على مبادئ حقوق الإنسان، وسد الفجوة بين المنظمات الإنسانية وحقوق الإنسان، وبين السياسة والتنفيذ. ومن خلال إعادة التفكير في طريقة مراقبتنا واستجابتنا للأزمات الغذائية، يمكننا إنشاء نظام يعزز فعالية تدخل المنظمات الإنسانية مع معالجة الأسباب الجذرية والانتهاكات الممنهجة، والتوجه نحو نظم غذائية أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة، تولي الأولوية لكرامة وحقوق الأشخاص الأكثر تأثراً.

1. FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2024 – Financing to End hunger, Food Insecurity and Malnutrition in All Its Forms*, 2024, FAO. Available at: <https://doi.org/10.4060/cd1254en>.
2. FSIN and Global Network Against Food Crises, *Global Report on Food Crises 2024*. Available at: www.fsinplatform.org/grfc2024
3. Integrated Food Security Phase Classification (IPC), *Gaza Strip: IPC Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Special Snapshot | September 2024-April 2025*, IPC, 17 October 2024. Available at: https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Sep2024_Apr2025_Special_Snapshot.pdf.
4. World Food Programme, *Sudan*, WFP. Available at: <https://www.wfp.org/countries/sudan>.
5. Some examples of previous FIAN work on the long term roots of crisis situations: Sofía Monsalve Suárez & Charlotte Dreger, *War in Ukraine: Recurring food crises expose systemic fragility*, May 2022. Available at: [https://www.fian.org/files/files/Ukraine_Report_fin\(1\).pdf](https://www.fian.org/files/files/Ukraine_Report_fin(1).pdf); CSM, *CSM report on monitoring the use and application of the CFS framework for action for food security and nutrition in protracted crises (CFS-FFA)*, February 2021. Available at: https://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2021/02/EN-FFE_REPORT-2021.pdf.
6. Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel), 29th December, 2023, <https://www.icj-cij.org/case/192>
7. 'Key food security org finds no famine in Gaza, says previous assumptions wrong', The Times of Israel, 25th June, 2024, Available at <https://www.timesofisrael.com/key-food-security-org-finds-no-famine-in-gaza-says-previous-assumptions-wrong/>
8. Committee on Economic, Social and Cultural Rights, *General Comment No. 12: The right to adequate food (Article 11 of the Covenant)*, 1999, United Nations. Available at: <https://www.refworld.org/pdfid/4538838c11.pdf>.
9. CSM, *CSM vision on food systems and nutrition*, April 2021. Available at: <https://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2021/04/EN-vision-VGFSyN.pdf>; See "Enriched Normative Framework for RtFN" in CSM, *Civil society report on the use and implementation of the Right to Food Guidelines*, October 2018. Available at: <https://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2018/10/EN-CSM-LR-2018-compressed.pdf>; for further tools on implementing this framework see "Peoples' Monitoring Tool", published by the Global Network for the Right to Food and Nutrition. Available at: <https://gnrtfn.org/peoples-monitoring/>.
10. The situation in Gaza and the rapid rate of deprivation and starvation is the result of the systemic weakening and destruction of food systems in Gaza and Palestinian food sovereignty. For more information see FIAN International & UAWC, *Israeli occupation is using starvation as a weapon of genocide against Palestinians*, FIAN International, March 2024. Available at: https://www.fian.org/files/is/htdocs/wp11102127_GNIAANVR7U/www/files/Gaza%20briefing_FIAN_UAWC_fin.pdf. Similarly, widespread internal displacement, scorched earth military tactics during civil wars, inadequate feeding practices and long-standing structural issues in its food system have resulted in famine thresholds being met so rapidly and severely in Sudan earlier this year. See Joshua Crazem, Kholood Khair, and Raga Makawi, „Sudan Starves,” *The New York Review of Books*, 23 June 2024.
11. Lys Kulamadayil, "Global Starvation Governance and International Law", *TWAILR*, October 14, 2024. Available at: <https://twailr.com/global-starvation-governance-and-international-law/#easy-footnote-bottom-36-8403>.
12. Alex De Waal, "Democratic political process and the fight against famine," *IDS Working Paper*, no. 107 (2000): 6 For more information on the terms see Bridget Conley and Alex de Waal, "What is Starvation?" In: *Accountability for Mass Starvation*, Oxford University Press, 2022. Available at: <http://www.ids.ac.uk/files/Wp107.pdf>.
13. See the *Starvation Accountability Project* for more detail on different legal provisions, <https://starvationaccountability.org/resources/law/>; more specifically see *Article 54 of Additional Protocol I (AP I)* and *Article 14 of Additional Protocol II*.
14. Denial of means to feed oneself or community is a clear violation of the provisions for the right to food, as outlined in Article 11 of the *International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights* (1966). Available at: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/cescr.pdf>. Further, starvation as a weapon of war is made clear in the Geneva Conventions and *Additional Protocol I* (1977): Article 54 of *Additional Protocol I*, which prohibits starvation of civilians as a method of warfare. Available at <https://www.icrc.org/en/law-and-policy/geneva-conventions-and-their-commentaries>. Another key legal source is the unanimously passed Resolution 2417 (UNSC 2417), which underscores that the deliberate use of starvation as a method of warfare is a war crime, and urges member states to investigate robustly and, where appropriate, seek accountability. Available at: [https://undocs.org/S/RES/2417\(2018\)](https://undocs.org/S/RES/2417(2018)).
15. Alex de Waal, *Mass Starvation: The History and Future of Famine*, Polity Press, 2017.
16. Kulamadayil. *Supra* note 9.
17. Geoff Corn and Emanuela-Chiara Gillard, „The War Crime of Starvation: The Irony of Grasping at Low Hanging Fruit,” Lieber Institute, May 15, 2024. Available at: <https://lieber.westpoint.edu/war-crime-starvation-irony-grasping-low-hanging-fruit/>.
18. Integrated Food Security Phase Classification (IPC), *Famine facts*, IPC. Available at: <https://www.ipcinfo.org/famine-facts/en/>; "Explainer: What is famine?", UN News, March 18, 2024. Available at: <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147661>.
19. World Health Organization (WHO), *Malnutrition*, WHO. Available at: https://www.who.int/health-topics/malnutrition#tab=tab_1.
20. A summary of some of these tools and reports can be found at *Measuring hunger*, FAO. Available at: <https://www.fao.org/interactive/measuring-hunger/en/>.
21. Bridget Conley and Alex de Waal, "What is Starvation?" In *Accountability for Mass Starvation*, Oxford University Press, 2022

22. Daniel Maxwell, “*Famine Early Warning and Information Systems in Conflict Settings: Challenges for Humanitarian Metrics and Response*”, Conflict Research Programme, November 2019. Available at: https://eprints.lse.ac.uk/102836/1/Maxwell_famine_early_warning_and_information_systems_published.pdf.
23. *Ibid.*
24. *Ibid.*
25. Sarah Fuhrman, “*Food security assessments and international law*”, Lieber Institute, August 6, 2024. Available at: <https://lieber.westpoint.edu/food-security-assessments-international-law/>.
26. For a detailed understanding of this process see: <https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/resources/ipc-manual/en/>
27. Integrated Food Security Phase Classification (IPC), *Famine factsheet*, IPC, October 2024. Available at: https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Famine_Factsheet.pdf; IPC, *Technical Manual Version 3.1*, IPC, 2021. Available at: https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/manual/IPC_Technical_Manual_3_Final.pdf.
28. *Supra note, Famine Factsheet*
29. Declarations of famine are made by governments and the UN, often in coordination with the national government. See this resource for further details: Clare Farley, Mariano Zafra, Ryan McNeill, Maggie Michael, Lena Masri, Deborah Nelson, and Raymon Troncoso, “*The world’s hunger watchdog warned of catastrophe in Sudan. Famine struck anyway*,” Reuters, December 5, 2024. Available at: <https://www.reuters.com/graphics/FAMINE-RESPONSE/SUDAN/zdvxqkxnp/>.
30. Comments from interviews and discussions with informants from the humanitarian sector, August–September 2024.
31. Daniel Maxwell, Matthew Day, and Peter Hailey, “*Do famine declarations really lead to increased funding? A Feinstein International Center Brief*”, Feinstein International Center, 2023. Available at: https://fic.tufts.edu/wp-content/uploads/Famine-declarations-and-warnings_6-8.pdf.
32. *Supra note 28.*
33. WHO, *Supra note 17*. Available at: <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147661>
34. De Waal, *Supra note 11*.
35. Special Rapporteur on the Right to Food, *A/79/171: Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people’s food sovereignty*, United Nations, July 17, 2024. Available at: <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a79171-starvation-and-right-food-emphasis-palestinian-peoples-food>.
36. Joanna Barney, “*Colombian state failing the Wayúu children of La Guajira*”, IWGIA, September 16, 2021. Available at: <https://www.iwgia.org/en/news/4527-colombian-state-failing-the-wayuu-children-of-la-guajira.html>.
37. FIAN International, “*The struggle of the Guarani-Kaiowá: Land shortage and hunger in a land of plenty*”, FIAN International, December 2013. Available at: https://www.fian.org/files/files/Fact_Sheet_Guarani_Dec2013.pdf. VG Luz, NC Rocha, LL Faria, FM Johnson, IR Machado, et al., *Executive summary of the study “Food and nutrition insecurity in Guarani and Kaiowá land recoveries”*, FIAN Brasil, 2023. Available at: <https://fianbrasil.org.br/ssanGK>.
38. Kulamadayil. *Supra note 9.*
39. Maxwell. *Supra note 20.*
40. OMCT, “*Torture in slow motion: The economic blockade of Yemen and its grave humanitarian consequences*”, OMCT, September 22, 2022. Available at: <https://reliefweb.int/report/yemen/torture-slow-motion-economic-blockade-yemen-and-its-grave-humanitarian-consequences>; Frederic Mousseau, “*Is the right to food and nutrition in emergencies on the right path?*”, Right to Food and Nutrition Watch, 2017. Available at: https://www.righttofoodandnutrition.org/wp-content/uploads/2017/12/01_rtfanw-2017_eng_17_12_web_rz.pdf.
41. FIAN and HIC-HLRN, *Submission to the Universal Periodic Review of The Arab Republic of Syria*, 2016. Available at: https://www.hlrn.org/img/documents/Syria_UPR_HIC+FIAN-2016.pdf.
42. OHCHR, “*Starvation being used as a method of warfare in South Sudan – UN panel*”, OHCHR, October 6, 2020. Available at: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/10/starvation-being-used-method-warfare-south-sudan-un-panel>.
43. Amnesty International, “*Israel/Occupied Palestinian Territory: ‘You feel like you are subhuman’: Israel’s genocide against Palestinians in Gaza*”, 2024. Available at: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/8668/2024/en/>; Human Rights Watch, “*Extermination and acts of genocide: Israel deliberately depriving Palestinians in Gaza of water*”, December 19, 2024. Available at: <https://www.hrw.org/report/2024/12/19/extermiation-and-acts-genocide/israel-deliberately-depriving-palestinians-gaza>; FIAN International and UAWC. *Supra note 8.*
44. See IPC “*Call for Expression of Interest- Famine Review Committee Member*”. Available at: <https://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/frc/call-for-expression-of-interest/en/>.
45. Maxwell. *Supra note 20.*

46. FIAN International, “*Child’s life at risk due to Guatemala’s noncompliance*”, July 27, 2017. Available at: <https://www.fian.org/en/press-release/article/childs-life-at-risk-due-to-guatemalas-noncompliance-2008>.
47. FIAN International, “*A child who dies of hunger, dies murdered*”, August 14, 2018. Available at: <https://www.fian.org/en/press-release/article/a-child-who-dies-of-hunger-dies-murdered-2119>.
48. Harsh Mander, Anjali Bhardwaj, and Amrita Johri, “*Failed by the system: Delhi family that lost 3 girls to hunger had no ration cards, no state help*”, Scroll.in, August 6, 2018. Available at: <https://scroll.in/article/889238/failed-by-the-system-delhi-family-that-lost-3-girls-to-hunger-had-no-ration-cards-no-state-help>.
49. Maxwell. *Supra* note 20.
50. Maxwell. *Supra* note 20.
51. Special Rapporteur on the Right to Food. *Supra* note 33.
52. Nina Lakhani, “*Israel is deliberately starving Palestinians, UN rights expert says*”, The Guardian, February 27, 2024. Available at: <https://www.theguardian.com/world/2024/feb/27/un-israel-food-starvation-palestinians-war-crime-genocide>.
53. The World Food Programme (WFP) has faced large funding cuts in 2024 due to a 60% shortfall in a context where the need for aid has increased, forcing reductions in aid to countries like Afghanistan, Sudan, Haiti, and Syria which are experiencing protracted and worsening crises. In Gaza, despite increased emergency need aid entry is consistently blocked or limited by Israel, and aid amounts have dropped to the lowest level in 11 months.
54. *Ibid.*; Lena Masri, Deborah Nelson, Maggie Michael, Steve Stecklow, Ryan McNeill, Jaimi Dowdell, and Benjamin Lesser, “*An elaborate global system exists to prevent famine. It’s failing.*”, Reuters, December 4, 2024. Available at: <https://www.reuters.com/investigates/special-report/famine-response-overview/>.
55. One resource which clearly showcase this is the IPES-Food report „*Food from Somewhere*” (July 2024) which delves into the importance of territorial markets and also the ways in which global agribusiness and corporate cooption negatively impacts them, undermining local food systems, concentrating power and wealth while exacerbating inequalities and environmental degradation. Available at: <https://ipes-food.org/wp-content/uploads/2024/06/FoodFromSomewhere.pdf>
56. Special Rapporteur on the Right to Food. *Supra* note 33.
57. International Rescue Committee, *Reenergizing the High-Level Task Force on Preventing Famine*, January 2023. Available at: <https://www.rescue.org/sites/default/files/2023-03/IRC%20-%20Reenergizing%20the%20High-Level%20Task%20Force%20on%20Preventing%20Famine%20-%20January%202023.pdf>.
58. Special Rapporteur on the Right to Food. *Supra* note 33.
59. Andrew D. Jones, Francis M. Ngunjiri, Gretel Pelto, and Sera L. Young, “*What Are We Assessing When We Measure Food Security? A Compendium and Review of Current Metrics*”, *Advances in Nutrition*, vol. 4, no. 5, September 2013, pp. 481–505. Available at: <https://doi.org/10.3945/an.113.004119>.
60. Sara Jerving, *Ethiopia suspends MSF and NRC over ‘dangerous’ accusations*, Devex, August 4, 2021. Available at: <https://www.devex.com/news/ethiopia-suspends-msf-and-nrc-over-dangerous-accusations-100541>.
61. FIAN International, “*SOFI 2022 misses underlying causes of increasing hunger and fails to propose real solutions*”, July 7, 2022. Available at: <https://www.fian.org/en/press-release/article/sofi-2022-misses-underlying-causes-of-increasing-hunger-and-fails-to-propose-real-solutions-2987>; FIAN International, “*SOFI 2024: Privately funded false solutions instead of structural change*”, July 18, 2024. Available at: <https://www.fian.org/en/press-release/article/sofi-2024-privately-funded-false-solutions-instead-of-structural-change-351>; FIAN International, “*New grassroots tool for monitoring respect for the right to food*”, May 5, 2022. Available at <https://www.fian.org/en/press-release/article/new-grassroots-tool-for-monitoring-respect-for-the-right-to-food-2948>; FIAN International, “*People’s monitoring resource launched amid SDGs talks*”, July 10, 2017. Available at: <https://www.fian.org/en/news/article/peoples-monitoring-resource-launched-amid-sdgs-talks/>.
62. *Ibid.*
63. Special Rapporteur on the Right to Food. *Supra* note 33.
64. Special Rapporteur on the Right to Food. *Supra* note 33.
65. Anchored in IHRL and IHL, the CFS-FFA emphasizes addressing, resolving, and preventing underlying causes of protracted crises and explicitly calls for unimpeded, safe, and rapid access to food and nutrition assistance and livelihood support to affected communities. The full text of the CFS FFA can be found here: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/d0b4a356-d805-469e-86c0-d6b224e22d36/content>
66. CSIPM FFA report https://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2021/02/EN-FFE_REPORT-2021.pdf
67. The HLPE has developed such assessments in previous contexts through issue papers, including on “*The impacts on global food security and nutrition of the military conflict in Ukraine*” (14 April 2022) and more recently on “*Conflict-induced acute food crises: Potential policy responses in light of current emergencies*” (12 March 2024) addressing situation in the Sudan and Gaza.
68. United Nations Security Council, *Resolution 2417* (2018), S/RES/2417 (2018). Available at: [https://undocs.org/S/RES/2417\(2018\)](https://undocs.org/S/RES/2417(2018)).